اثر النسب المالية في منح الائتمان المصرفي - دراسة تحليلية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال المدة (2016 – 2019)

م.م. محمد احمد ضاحي

كلية الامام الكاظم (ع)/أقسام ذي قار

اثر النسب المالية في منح الائتمان المصرفي– دراسة تحليلية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال المدة (2016 –2019)

The role of financial ratios in granting bank credit - an applied analytical study in the Iraqi Middle East Bank for Investment during the period (2016-2019)

Mohammed Ahmad Dahi

Email lecdhi105@alkadhum-col.edu.iq

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
11/1/2022	21/2/2022	1/10/2022

Abstract:

The research sought to address the role of financial ratios in granting bank credit to the Iraqi Middle East Investment Bank in Dhi Qar Governorate by addressing these two variables in the theoretical aspects and practical analytical tests of the research.The research included an analytical study of the problem under study by collecting data about it through the ratios prepared for this purpose, which according to the research variables represented in financial ratios is an independent variable that included the sub-dimensions (liquidity, profitability and indebtedness), and the dependent variable represented in granting bank credit and an analysis of the lists was conducted The finances of the investigated bank according to the financial ratios.The research presented a number of results with regard to testing the research hypotheses and accepting its hypotheses described in the research hypothesis with morally acceptable percentages from a practical point of view. The research reached several conclusions, including a reference to the existence of a real role for financial ratios to take decisions to grant bank credit to support economic development in the country according to a practical perspective. The research seeks to achieve a substantial contribution to achieving the effective role of financial indicators in evaluating Iraqi banking institutions by granting credit.

Key words: financial ratios, liquidity, profitability, indebtedness.

المستخلص :

سعى البحث لتناول اثر النسب المالية في منـح الائتمـان المصـرفي لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار بمحافظة ذي قار من خلال تناول هذين المتغيرين في الجوانب النظرية والاختبارات العملية التحليلية للبحث. يتضمن البحث دراسة تحليلية للمشكلة المبحوثة من خلال جمع البيانات عنها عن طريق النسب المعدة لهذا الغرض الذي وفق متغيرات البحث المتمثلة بالنسب المالية متغيراً مستقلاً الذي تضمن الأبعاد الفرعية (السيولة، الربحية والمديونية)، والمتغير التابع المتمثل بمنح الائتمان المصرفي وتم اجراء تحليل للقوائم المالية للمصرف المبحوث على وفق للنسب المالية.

قدم البحث عدداً من النتائج فيما يخص أختبار فرضيات البحث وقبول فرضياته الموضحة في المخطط الفرضي للبحث وبنسب معنوية مقبولة من الناحية العملية. وتوصل البحث الى عدة استنتاجات منها الاشارة الى وجود دور حقيقي للنسب المالية لاتخاذ القرارات بمنح الائتمان المصرفي لدعم التنمية الاقتصادية في البلد على وفق المنظور العملي. يسعى البحث لتحقيق مساهمة جوهرية في تحقيق الدور الفاعل للنسب المالية في تقييم المؤسسات المصرفية العراقية بمنح الائتمان.

الكلمات الرئيسة: النسب المالية، الائتمان المصرفي، السيولة، الربحية، المديونية .

المقدمـــة:

تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية الاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي.

لذا يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة . ويعد في الوقت نفسه من أهم الانشطة المصرفية التي تجلب الايرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيطاً مالياً بين المدخرين والمستثمرين .كما يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية خطوه من خطوات منح الائتمان المصرفي إذ يقوم المصرف بالدراسة المعمقة للقوائم المالية للوصول الى حكم موضوعي ودقيق لموقف المركز المالي للمصرف في مختلف جوانبه (السيولة ، الربحية ، المديونية) بوصف المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسة كوسيط مالي في الاقتصاد .

لقد جرى اختيار هذا الموضوع بهدف معرفة اثر النسب المالية في منح الائتمان المصرفي للمدة المالية من (2016 - 2019) لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

المبحث الأول- الدراسات السابقة ومنهجية البحث

اولاً: الدراسات السابقة :

1- دراسة تانيا قادر عبد الرحمن في سنة 2012 بعنوان (دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي) دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك وكما موضحة في الجدول :

منهج الدراسة	الشرح
مشكلة الدراسة	يعد التحليل المالي للقوائم المالية ذا أهمية بالغة في مختلف المنشآت ولاسيما في المصارف عند قيامهم بمنح الائتمان المصرفي اذ لم تعد مقتصرة على تقييم الأداء فحسب بل تتعدى ذلك ليشمل جوانب مختلفة.
أهمية الدراسة	تنبع أهمية البحث من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في تشخيص عوامل القوة والضعف في تلك القوائم
هدف الدراسة	ابراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على مستوى المصارف
الاستنتاجات	تبين من خلال الدراسة ان للتحليل المالي أهمية كبيرة في تشخيص عوامل القوة في القوائم المالية للشركات الطالبة للائتمان
التوصيات	ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني

2:- دراسة زهير احمد علي احمد في سنه 2009 بعنوان (أهمية استخدام التحليل

المالي لأغراض منح الائتمان المصرفي) دراسة تطبيقية عن بنك ام درمان الوطني والبنك السوداني الفرنسي, وكما موضحة بالأتي:

منهج الدراسة	الشرح
مشلكلة الدراسة	تمثلت مشكلة البحث في عدم مقدرة البنك في الحصول على اصل مبلغ التمويل وتعثر المقترضين في السداد الامر الذي يؤدي الى ظهور اختناقات السيولة بسبب غياب التحليل المالي
أهمية الدراسة	التحليل المالي يوفر معلومات تفيد في التنبؤ بمقدرة المقترض على سداد مبلغ التمويل وما يترتب علية من التزامات
هدف الدراسة	ابراز متابعة الائتمان بعد منحه للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وذلك للوقاية من اخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع
الاستنتاجات	اتباع أساليب التحليل المالي يوفر معلومات تساعد في التنبؤ بمقدرة المقترض على سداد مبلغ التمويل
التوصيات	ضرورة اتباع أساليب التحليل المالي للتنبؤ بمقدرة المقترض على سداد مبلغ التمويل

ثانياً : منهجية البحث

وتتضمن الاتي

1: مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول ما شهده القطاع المصرفي من كثره الديون المتعثرة الامر الذي تطلب تطبيق التحليل المالي باستخدام النسب المالية ليصبح قرار الائتمان المصرفي اكثر رشدا في اتخاذ القرارات الجيدة لمنح الائتمان (ايمان, حابس, 2011: 4) ، كما تعاني المصارف التجارية مشكلات في تحديد مجالات الاستثمار المناسبة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل بيئة يشوبها عدم الاستقرار والمخاطرة العالية لما يمر به البلد من أوضاع اقتصادية غير مستقلة. لقد تم اختيار مصرف الشرق الأوسط للاستثمار لكونه من المصارف التجارية الجيدة قياسا بالمصارف الخاصة في العراق لدراسة وتحليل جميع النسب المالية التي تستخدم في تقييم اداء المصرف ومعرفة اهمية تلك النسب في تأثيرها بسلامة وسيولة المركز المالي للمصرف.

لذا يسعى البحث الحالي الى بيان علاقة النسب المالية بقرار منح الائتمان المصرفي بمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار. وتتضح معطيات مشكلة البحث عبر صياغتها بالتساؤل الاتي :

- هل تساعد النسب المالية في اتخاذ القرارات لمنح الائتمان المصرفي؟

ومن خلال التساؤل الرئيس تتفرع منه التساؤلات الفرعية الاتية:

1- ما هو الائتمان المصرفي واسس منحه
2- ما هو تحليل النسب المالية
3- هل يوجد دور للنسب المالية في منح الائتمان المصرفي

ثانيا: اهمية البحث :

يعد استخدام النسب المالية من الاساليب الاكثر شيوعا" لمعرفة مدى ضعف او قوة المصرف في منح الائتمان . وان هذا النوع من التحليل يكشف عن الجوانب السلبية بهدف دراستها ومعالجتها فضلا عن الجوانب الايجابية بهدف تعزيزها وتطويرها وبوصف التحليل المالي أداة مهمة لدراسة القوائم المالية للمصرف للحصول على معلومات تساعد في منح الائتمان واتخاذ القرار وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون علية في المستقبل .

ثالثا: اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

1- أستخدام التحليل بالنسب المالية في منح الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة .
2- ابراز دور التحليل في الاستفادة من بيانات القوائم المالية من خلال توضيح نقاط القوة والضعف عند منح الائتمان وبيان مجموعه من النسب المالية المناسبة التي يسهل اتباعها لتقويم مقدرة المقترضين على السداد في تاريخ الاستحقاق .
3- اجراء دراسة تهدف الى شرح طبيعة ومفهوم الائتمان وتصنيفه واسسه ومعاييره والعوامل التي تؤثر في قرار حجم الائتمان المصرفي الممنوح.
4- التعرف على ادوات التحليل المالي للتحقق من سلامة المركز المالي للمقترض وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب .
5- اظهار اثر التحليل المالي في أداء المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص في نشاط مصرف الشرق الأوسط للاستثمار للمدة 2016 - 2019 .

رابعاً: مخطط البحث الفرضي:

لغرض تحقيق اهداف البحث تضمن مخططاً فرضياً لمتغيرات البحث وبالاعتماد على الأدبيات المعاصرة تم تحديد متغيرات البحث وهي

(1) المتغير المستقل: الذي تضمن النسب المالية والتي تضمنت النسب الفرعية (نسب السيولة ، نسب الربحية، نسب المديونية).

(2) المتغير المعتمد: تضمن منح الائتمان المصرفي .

يبين الشكل (1) العلاقات بين متغيرات البحث المبحوثة لأثبات فرضيات البحث بالرفض أو القبول للحصول على تفسيرات منطقية للمشكلة المبحوثة.

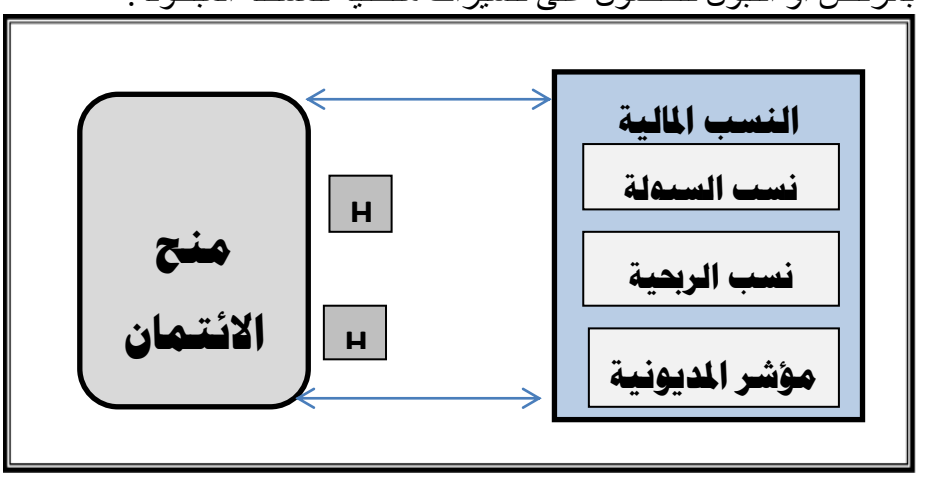

شكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر العلمية

خامسا : فرضية البحث :

- توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين نسبة السيولة وقرار منح الائتمان المصرفي.
- توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين نسبة الربحية وقرار منح الائتمان المصرفي.
- توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين نسبة المديونية (الرافعة المالي) وقرار منح الائتمان المصرفي.

سادسا :حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار .
- الحدود الزمانية : المدة الزمنية لأجراء الدراسة الممتدة بين 2016-2019 أي تحليل القوائم المالية لأربع سنوات متتالية للمصرف.

المبحث الثاني- الإطار النظري

أولاً: الائتمان المصرفي :

1- مفهوم الائتمان المصرفي :

تنوعت وتعددت التعريفات حول الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل وقد تم اعتماد الجدول الأتي:

جدول (1) تعريفات الائتمان المصرفي حسب اراء الباحثين

ت	التعريف	المصدر
1	وهو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود او يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف .	الخضيري ، 1987 : 38
2	وهو الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.	عبد الحميد, 2000 : 103
3	وهو الثقة التي يوليها المصرف لعميله في اتاحته مبلغا معينا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال مدة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه .كما يعرف بانه تصريح باستخدام راس مال اخر اي اضافة راس مال جديد الى رأسمال المشروع لاستخدامه على ان للائتمان في باب النشاط المصرفي مظهرين: المظهر الاول : ثقة الجمهور في المصرف وايداع امواله لدية طمعا فيما يحققه هذا الايداع من امن وخدمات وفائدة . المظهر الثاني : ثقة المصارف في عملائها واقراضهم جزءا من هذه الودائع	الزبيدي، 2002 : 18
4	هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل. وينظر إليه من ناحيتين(2): الأولى - من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر، لأن الثمن مؤجل. وهذا يسمى ((الائتمان التجاري)). الناحية الثانية - هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضافا إليه الفائدة المترتبة عليه	الزحيلي، 2004 : 15

	.وهذا ما يسمى (الائتمان المصرفي).	
5	الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .	خطيب ، 2004 : 4
6	هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.	الدغيم ، : 194 2006
7	هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة او عموله معينة ان يمنح عميلا (طبيعيا او معنويا) بناء على طلبه سواء اكان في الحال ام بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية او أي صوره أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد او اقراض العميل لأغراض استثمارية او تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل او تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل للغير .	الجنابي ، : 140 2009
8	وهو كلمة مشتقة من ائتمن او وثق وتعني الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يترتب عنها دفع قيمة مؤجله . أي ان الائتمان يعني منح فترة من الوقت من الدائن الى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق وهو يرتكز على مدى توافر الثقه ولذلك يعرفه بعضهم بالثقة نفسها	سعيد ، : 185 2013
9	وهو علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلا وفي اجل معين بشكل سلع او نقود او خدمات .	السامرائي ، : 74 2013
10	وهو كلمة تأتي من ان المودعين قد اودعوا أموالهم لدى المصرف ومن ثم قد ائتمنوا المصرف على تلك الأموال فيجب ان يثبت المصرف دائما انه اهل لهذه الثقة وبالمقابل فان المصرف لا يقوم بتجميع وتكديس تلك الأموال دون توظيف.	العلي ، : 147 2013

2- أسس منح الائتمان المصرفي :

يتسم الإقراض الجيد بعدد من الأسس والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر ويجب على متخذ القرار الائتماني ان يسعى جاهدا الى توافرها في قراره ومن اهم الأسس المتعارف عليها : (الشمري ، 1988 : 141)

أ- توفر الأمان لأموال المصرف :

تعني اطمئنان المصرف الى ان المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن

من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك . ان توفر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعد من العوامل المهمة التي يأخذها المصرف بالحسبان لاتخاذ القرار بشأن منح القرض او عدم منحه فالمصرف بطبيعته مؤسسه تعمل بأموال الغير اكثر مما تعمل بأموالها الخاصة . وحرص المصرف على سلامة توظيفاته لا يقتصر اثره في الخسائر الرأسمالية نتيجة عدم قدرته على استرداد او تحصيل جانب من القروض التي منحها للعملاء يترتب عليها تأكل حقوق أصحاب الملكية للمصرف فحسب بل تتعدى ذلك الى تهديد حقوق المودعين المتعاملين مع المصرف والى سلسله من عمليات سحب الودائع التي تتراكم اثارها السلبية بشكل متصاعد .

ب- تحقيق الربح :

المقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها وتمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهه مصاريفه المختلفه وتحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل أرباح صافية . فعائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيس لإيرادات المصرف على الرغم من الإيرادات الأخرى التي يستطيع المصرف تحقيقها من انشطته غير الائتمانية.

ت- السيولة :

تعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف أي النقدية والأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية اما بالبيع او بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو امر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة وخاصة في مجال منح القروض فالقروض تمثل ربحية عالية للمصرف وهي ذات سيولة منخفضة بالقياس الى أنواع أخرى من الاستثمارات مع مراعاة الضوابط التي يقرها المصرف المركزي بصدد الاشراف والرقابة على المصارف .

ث- طبيعة الودائع :

تتعدد أنواع الودائع والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نفوس مودعي كل من هذه الأنواع ومسؤولية المصرف تجاه مودعيه تؤثر بلا شك في طريقة توظيف الأموال وتحدد طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف مسؤولية المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه ومن ثم تؤثر في حكم المصرف في اختيار نوعية القرض وعلى سبيل المثال كبر عدد حسابات الودائع وصغر قيمتها يمكن المصرف من التوسع في الإقراض عما يمكن ان يكون الوضع عليه لو صغر عدد الحسابات وكبرت قيمتها.

3- العوامل التي تؤثر في قرار حجم الائتمان المصرفي الممنوح :

توجد عوامل كثيرة تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان ، وأيضا تؤثر في حجم الائتمان نفسه ويمكن حصر العوامل التي تحدد قرار الائتمان المصرفي ومنها : (الشيخلي ، 2012 : 53)

أ- العوامل المتعلقة بالعميل(5cs) ومنها :

- شخصية العميل
- القدرة
- راس المال
- الضمان
- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة

ب- العوامل المتعلقة بالمصرف ومنها :

1- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف
2- الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قرار منح الائتمان
3- الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه
4- حصة المصرف في السوق المصرفي
5- إمكانات المصرف المادية والبشرية

ت- العوامل المتعلقة بالائتمان الممنوح ومنها :

1- الغرض من الائتمان الممنوح للعملاء
2- مدة الائتمان
3- طريقة السداد المتبعة
4- نوع ومبلغ الائتمان المطلوب

وكذلك هناك عوامل أخرى تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان ومن ابرز هذه العوامل : (النعيمي، 2010 : 8)

1- موارد المصرف المالية :- وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى .
2- السياسة النقدية والنظام النقدي السائد :- بإمكان الحكومة زيادة الائتمان او تخفيضه في ضوء سياستها المالية والنقدية .
3- الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع :- إذ تلجا المصارف الى تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة لزيادة الإنتاجية وتمويل المشروعات المختلفة وفي ظروف التضخم تلجا السياسات النقدية الى تحديد الائتمان لكبح جماح التضخم .

الطلب على القروض :- يتحدد الطلب على الائتمان بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية وفرص الاستثمار وسعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لراس

المال

ثانيا :- تحليل النسب المالية (Ratio Analysis):

هي الأداة الأهم بين أدوات التحليل المالي، والأكثر استخداماً أيضاً بين مدققي الحسابات المالية، وتركز هذه الأداة على الاعتماد على النسب المالية لقياس العلاقات بين عناصر القوائم المالية وقيمها. ولا يقتصر التحليل المالي على التحليل الرأسي والتحليل الافقي لكل من قائمتي المركز المالي والدخل اذ ان هناك علاقات شديدة الدلالة بين بنود القوائم المالية ويمكن تحويل هذه العلاقات الى معايير ذات دلاله يعبر عنها بنسبة مالية تتضمن بسطا" ومقاما" .للوصول الى معلومات اكثر دقة تساعد المحلل المالي لمعرفة وضع سيولة المصرف وموقف الاموال المتاحة للتوظيف وتشخيص عوامل النمو في الائتمان المصرفي وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية واتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وايجاد الحلول لها والوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بمنح الائتمان .

ويستفاد من المعلومات و البيانات المثبتة في الحسابات الختامية والكشوفات المالية الملحقة بها بشكل اساسي في مجال التحليل الائتماني و ذلك باستخدام النسب المالية مما يعطي للمحلل مدلولات تساعده في تقويم نتيجة النشاط و مركزه المالي وهناك مجموعه من المؤشرات منها : (سعيد ،2013 :224)

1- نسب السيولة:-

وهي من أهم المؤشرات في مجال المصارف وتعني مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقدية بسهولة وبسرعه دون التعرض الى خسائر كبيرة وقدرة المصرف على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها فهي تهدف الى تحليل وتقييم القدرة المالية للمصرف على مقابلة التزاماتها الجارية . وتضم المؤشرات الاتية :

❖ **نسبة التداول**

توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الاجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الاجل وتحسب كما يلي : (طالب واخرون, 2013: 202)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة ومن ثم فأنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الاجل والمصادر المالية قصيرة الاجل وبعبارة أخرى ان يكون لدى المنشاة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الاجل . وكلما زادات هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة

المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة او الحصول على اقتراض جديد.

❖ نسبة النقدية الى الودائع

ان مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية يشمل النقد والأصول شبة النقدية سريعة التحول الى نقدية وهي نسبة رصيد النقدية لدى المصرف الى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الأولية للمصرف لمواجهة سحوبات ودائعه . وتحسب كما يلي :

نسبة النقدية الى الودائع = اجمالي النقدية X100
اجمالي الودائع

2- نسب الربحية:-

تعد هذه النسبة من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية: (قبلان, :92) 2011

❖ **العائد على حق الملكية (ROE):**

هو مقياس يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية وهو يعطي صورة لنجاح الاستثمار في المصرف وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من المساهمين في المصارف الأخرى ويمكن حساب هذا المؤشر من قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية وكالاتي:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب X 100
حق الملكية

وكلما يرتفع هذا العائد في مصرف ما فانه يشير إلى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباح و عوائد مالية للمستفيدين.

❖ **معدل العائد على الموجودات(ROA) :**

وهو يقيس نسبة الأرباح المتحققة الى مجموع موجودات المصرف وتحسب كما يلي :

معدل العائد على الموجودات = صافي الأرباح بعد الضرائب X 100
مجموع الموجودات

3- نسب المديونية (الرفع المالي) :-

تسمى بنسب المديونية او(الرافعة المالية) وهي مدى اعتماد الشركة في تمويل استثماراتها على الديون من خلال الاقتراض او استخدام أي أداة مالية (كالخيارات المالية او العقود المستقبلية) ينتج عنها تضخيم اثر الأرباح او الخسائر

على المستثمر، ومن ثم فهذه المجموعة تهتم بالملاءة على الاجل الطويل من خلال هيكل راس المال ومعدلات التغطية .وتكمن أهمية هذه النسب في قدرتها على تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت او خارجية .(العامري , 2012: 599)

ومن هذه المؤشرات :

❖ **نسبة المديونية (الاقتراض)**

وتعد هذه النسبة من اكثر النسب استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجي في هيكل الشركة . وتحسب كما يلي .

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

❖ **نسبة المديونية الى حق الملكية**

تعني اجمالي المطلوبات وتتمثل في القروض قصيرة الاجل وطويلة الاجل . وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين والتمويل المقدم من المساهمين . وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة المديونية الى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

المبحث الثالث- الجانب التطبيقي

خصص هذا المبحث لمناقشة الجانب التطبيقي للبحث في نطاق عدة فقرات منها الفقرات الأولى و تناول نبذة تعريفية عن مجتمع البحث وخصصت الفقرة الثانية استخدام النسب المالية لتحليل البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2019 - 2016

أولاً : نبذة عن مصرف الشرق الأوسط العراقي للأستثمار

أسس مصـرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بوصفه شركة مساهمة برأس مال اسمي قدره (400)

مليون دينار عراقـــي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211 و المؤرخة في 7 / 7 / 1993

الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك ذي الرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعا منه 25 % أي (100) مليون دينار وبعد الحصول على اجازة العمل المصرفي المركزي العراقي بكتابة المرقم ص أ /د/4/ 491 بتاريخ 28 / أيلول /1993 على وفق أحكام قانونه السابق ذي الرقم (64) لسنة 1976 وباشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس ابوابه للجمهور يوم 1994/5/8وما ان زاول المصرف اعماله من خلال فرعة الرئيس حتى بادر المساهمون خلال العام 1994 الى تسديد القسط الثاني من راس المال وقدره (100) مليون دينار فاصبح راس المال المدفوع (200) مليون دينار وبعد ان حقق المصرف ارباحا مجزية خلال المدة المنتهية في 1996/12/31وبعد ثلاث سنوات اي في عام 1999 توجه المصرف الى زيادة رأس ماله الاسمي والمدفوع بشكل متوال سنه بعد اخرى .

ثانيا : استخدام النسب المالية للتحليل المالي والحسابات الختامية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2016 - 2019

لقد تناولنا بالشرح المختصر المفيد في الجانب النظري النسب المالية المستخدمة في منح الائتمان المصرفي وقسمناها الى ثلاث مجموعات وسوف نبدأ باستخدام هذه المجموعات في الجانب التطبيقي معتمدين في عملية حسابها على البيانات والحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2016 –2019

جدول (2) تحليل النسب المالية خلال المدة من 2016 – 2019

النسب / السنوات	نسب السيولة		نسب الربحية		نسب المديونية	
	نسبة التداول	نسبة النقدية	العائد على حق الملكية ROE	العائد على الموجودات ROA	المديونية الى حق الملكية	نسبة المديونية
2016	1.20	%76.50	%12.06	%3.16	%281.79	%73.81
2017	1.56	%97.67	%1.55	% 0.69	%122.45	%55.05
2018	1.45	%98.08	%2.40	% 0.98	%143.75	%58.97
2019	1.75	%100.83	%4.32	% 1.85	%132.95	%57.07

المصدر : التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2016 - 2019

وتبين من الجدول أعلاه الاتي :

1- ان نسبة التداول في سنة 2016 (1.20) وهي ادنى نسبة مقارنة بالسنوات التالية إذ نلاحظ في سنة 2017 بلغت (1.56) وفي سنة 2018 بلغت (1.45) في حين ارتفعت في سنة 2019 الى 1.75 وهي نسبة مقبولة ضمن معيار الصناعة من 2:1 حسب تعليمات البنك المركزي .

2- ان نسبة النقدية في سنة 2016 (76.50) وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات التالية حيث ارتفعت قليلا في سنة 2017 بلغت (97.67) وفي سنة (98.08) 2018 بينما ارتفعت في سنة 2019 الى (100.83) .

3- ان نسبة العائد على حق الملكية في سنة 2016 (12.06) فهي اعلى بكثير عن السنوات التالية ففي سنة 2015 انخفضت الربحية كثيراً الى (1.55) وفي سنة 2016بلغت (2.40) وفي سنة 2019 ارتفعت الى (4.32) .

4- نلاحظ أن نسبة العائد على الموجودات في سنة 2016 بلغت (3.16) فهي اعلى نسبة مقارنة بالسنوات التالية ففي سنة 2017 انخفضت الى (0.69) وفي سنة 2018 بلغت (0.98) وفي سنة 2019 بلغت (1.85) حيث ارتفعت قليلا عن السنتين السابقتين2017, 2018 وكلما ارتفعت يعد ذلك جيداً.

5- نلاحظ أن نسبة المديونية الى حق الملكية نفي سنة 2016 ارتفعت الى (281.79) ويعد مؤشرا غير جيد امام المصرف وانخفضت في سنة 2017 الى (122.45) وفي سنة 2018 بلغت (143.75) وفي سنة 2019 (132.95) فقد ارتفعت كثيرا في السنوات الأربع عن معيار الصناعة (70%)

6- نلاحظ أن نسبة المديونية ارتفعت كثيراً عن معيار الصناعة (50%) في سنة 2016 (73.81) ويعد ارتفاعها مؤشراً غير جيد امام المصرف وانخفضت في سنة (55.05) وكذلك في سنة 2018 (58.97) وفي سنة 2019 بلغت (57.07) .

ثالثا: درجات تقييم النسب المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمارفي هذه الفقرة تم تقسيم درجات التقييم لغرض الحكم على المصرف المبحوث و حسب النسب المقررة من قبل البنك المركزي العراقي

جدول (3) درجات تقييم السيولة

الدرجة	التقييم	نسبة التداول	نسبة النقدية
5	ممتاز	أكثر من 2	أكثر من 120% – 210%
4	جيد جدا	اكثر من 1.75 – 2	اقل من 120% - 60%
3	جيد	اكثر من 1.5 – 1.75	اقل من 60% - 30%
2	متوسط	اكثر من 1 – 1.5	اقل من 30% - 15%
1	ضعيف	1 فأقل	أقل من 15 – 0

المصدر/ تعليمات البنك المركزي على ان لا تقل نسبة السيولة عن 30% .

جدول (4) درجات تقييم الربحية

الدرجة	التقييم	العائد على حق الملكية	العائد على الموجودات
5	ممتاز	أكثر من 15%	أكثر من 15%
4	جيد جدا	اقل من 15% - 10%	اقل من 15% - 10%
3	جيد	اقل من 10% - 5%	اقل من 10% - 5%
2	متوسط	اقل من 5% - 2.5%	اقل من 5% - 2.5%
1	ضعيف	اقل من 2.5% – 0	اقل من 2.5% – 0

المصدر/ تعليمات البنك المركزي على ان لا تقل النسبة عن (2.5%)

جدول (5) درجات تقييم المديونية

1 .تعليمات البنك المركزي على ان لا تزيد نسبة المديونية الى حق الملكية على (70%)
2. تعليمات البنك المركزي على ان لا تزيد نسبة المديونية على (50%)

الدرجة	التقييم	المديونية الى حق الملكية	نسبة المديونية
5	ممتاز	20 – 30	0 - 10
4	جيد جدا	30 – 40	10 - 20
3	جيد	40 – 50	20 - 30
2	متوسط	50 – 60	30 - 40

1	ضعيف	60 – 70	40 - 50

رابعاً :التقييم النهائي الكلي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2016 – 2019يتم تقييم المصرف حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي بعد تحديد الدرجات من (1-5) وسوف يتم الترتيب كما في الجدول الأتي :-

جدول (6) التقييم النهائي الكلي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة المالية من 2016 – 2019

تقييم النسب / السنوات	نسب السيولة		نسب الربحية		نسب المديونية		المجموع	النتيجة النهائي	الترتيب
	نسبة التداول	نسبة النقدية	العائد على حق الملكية ROE	العائد على الموجودات ROA	المديونية الى حق الملكية	نسبة المديونية			
2016	3	3	5	2	1	1	15	2.5	1
2017	3	4	1	1	1	1	11	1.8	4
2018	3	4	2	1	1	1	12	2	3
2019	4	4	2	1	1	1	13	2.2	2

نلاحظ من الجدول المذكور انفا ان أداء المصرف خلال مدة الدراسة جيداً اذ حصل على المرتبة العليا في سنة 2016 وتليها 2019 وذلك بسبب الموازنة بين السيولة والربحية والمديونية مما يدل على أن المصرف قليل المخاطر اما السنتان 2017, 2018 فقد حصلنا على الترتيب الثالث والرابع وذلك بسبب ارتفاع نسبة السيولة عما كان علية في السنوات السابقة مما قلل الأرباح وذلك ما يقلل الربحية في هذه السنوات

الخلاصة

ان تحليل البيانات والحسابات الختامية بواسطة النسب المالية لها اهمية كبيره وخاصه في القطاع الاقتصادي بوصفه من الركائز الاساسية لأي مؤسسة او شركة مالية فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للزبون او الشركة طالبة القرض ومدى قدرتها على سداد التزاماتها امام المصرف المقرض والمصارف التجارية بوصفها من المؤسسات الاقتصادية هي الاخرى تستخدم التحليل بطريقة النسب المالية بدرجة كبيرة لكونه يرشدها الى اتخاذ قرارات سليمة

تجعلها تتوخى المخاطرة الناتجة عن منح القروض.
لكن في وقتنا الحاضر نلاحظ حالات افلاس بعض المصارف وان دل فانه يدل على ان السياسة التي تتبعها المصارف سياسة تفتقر لعنصر الامان ولتفادي هذه المخاطرة لابد من استخدام ادوات التحليل المالي بطريقة النسب المالية والمعايير التي تعد هي اداه الحكم على النسب الناتجة عن كل مصرف لتحديد التحديات والمخاطر التي قد تطرأ في المستقبل.
لذا نستنتج من خلال دراستنا لأثر النسب المالية على منح الائتمان المصرفي (منح القروض) توصل الباحث الى اثبات الفرضيات الثلاثة لأنه كلما ازدادت السيولة زاد منح الائتمان وزادت الربحية ومن ثم أثر في أداء المصرف بشكل افضل مما يدل على أن الوضع المالي لأي مؤسسة يؤدي دورا مهماً في تسيير المصالح المالية لها, ومن ثم اتخاذ القرارات النهائية .
مؤشرات قياس كفاءة أداء ادارة التدفقات النقدية التي تم استكمال بناؤها ضمن المرحلة السابقة لإعادة تقييم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في الشركة العامة للنقل البحري لأشهر السنة الأخيرة من قاعدة البيانات المالية للشركة (الأشهر التسعة الأولى من عام **2017**)، وتم ارفاق نسخة من نتائج التجارب في الملحق (**1**) في نهاية الدراسة، والجدول (**2**) الآتي يلخص نتائج مخرجات هذه التجارب.

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1- يعد الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف للزبائن لإتاحة مبلغ معين من الاموال لاستخدامه لأغراض معينة خلال مدة زمنية .
2- سعى المصرف الى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه الى الاستثمارات والائتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل.
3- المصارف تعتمد بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قرارتها الائتمانية ومن ضمنها مصرف الشرق الاوسط للاستثمار العراقي .
4- استخدام النسب المالية المناسبة يدعم ثقة المصرف في تحديد مقدرة المقترضين على سداد مبلغ التمويل .

ثانيا : التوصيات:

1-تطبيق التقنيات الجديدة في منح وتقديم الائتمان المصرفي للزبائن من اجل توفير احتياجاتهم المالية .
2- ضرورة المراقبة الدائمة من قبل مسؤولي المصارف لموظفيهم خاصة اذا وجد أن دراسة طلبات الاقتراض تأخذ وقتا طويلا نوعا ما .
3- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر للقيام بعملية التحليل المالي بكفاءة عالية .
4- ضرورة الاعتماد على اساليب اخرى كالسمعة الطيبة للمقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي .
5- نوصي بتعزيز الثقة بجمهور الزبائن حتى يتم تنشيط الائتمان النقدي والاستثمارات اكثر فضلا عن الانشطة المصرفية الاخرى التي يقوم بها المصرف.
6- نوصي إدارة المصرف بإعطاء اهتمام اكبر للتحليل الائتماني لدى موظفي المصرف .
7- نوصي إدارة المصرف بالاهتمام بتدريب العاملين في المصرف وإدخالهم في دورات تطويرية داخل العراق وخارجة لزيادة كفايتهم وخبرتهم في مجال منح الائتمان المصرفي.

المصادر

أ-الوثائق الرسمية :-

- التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي بتحديد نسب السيولة والربحية.
- التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2016، 2017 ، 2018، 2019

ب-الكتب :

1- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، (2009) ، " النقود والمصارف " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى.

2- الخضيري ، احمد محسن (1987) ، " الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

3- الزبيدي ، حمزة محمود (2002) ، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .

4- السامرائي ، يسرا (2013) ، " البنوك المركزية والسياسات النقدية " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .

5- سعيد ، عبد السلام لفته (2013) ، " إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي " المكتبة العالمية للكتاب الجامعي ، بيروت - عمان .

6- الشمري ، ناظم محمد (1988) ،" النقود والمصارف " مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل.

7- طالب ,علاء فرحان ,الموسوي, حيدر يونس, حسن ,محمد فائز,(2013),"ادارة المؤسسات المالية : مدخل فكري معاصر", دار الايام للنشر والتوزيع , عمان ,الاردن.

8- العامري, محمد علي ابراهيم,(2012) ,"ادارة محافظ الاستثمار", اثراء للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن ,الطبعة الاولى .

9 - عبد الحميد ، عبد الطيف (2000) ، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها "، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر.

10- العلي ، اسعد حميد (2013)،" إدارة المصارف التجارية " ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، الطبعة الأولى .

جـ - الدوريات والمجلات

1 - الدغيم ، عبد العزيز ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد

3 ، 2006 .
2 - الرحمن، تانيا قادر عبد (2012) ، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، تطبيق في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،مجلد 8،العدد 26.
3 - النعيمي ، نادية شاكر (2010) ،" تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد 83،.
4- قبلان, حسين,(2011),"مؤشرات اسواق الاوراق المالية –دراسة حاله مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية", مجله العلوم الاقتصادية, العدد11.
د - الرسائل والاطاريح الجامعية .
1- احمد، زهير احمد علي (2009) "أهمية استخدام التحليل المالي لأغراض منح الائتمان المصرفي "،رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2- ايمان, حابس (2011) " دور التحليل المالي في منح القروض – دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري" رساله ماجستيرمنشورة , جامعه قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
3- الزحيلي ، وهبة (2004) ،" بطاقات الائتمان " رسالة ماجستير منشورة .
4- الشيخلي ، هديل امين إبراهيم ،"العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 .

الملاحق

البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار المستخدمة في تحليل النسب المالية

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
2016	686717620	571400423
2017	589241205	376001974
2018	578091374	397163029
2019	687932190	391739546

السنة	اجمالي النقدية	اجمالي الودائع
2016	422060505	551856183
2017	349766735	358117941
2018	325310817	331665994
2019	327438375	324806936

السنة	صافي الارباح بعد الضرائب	حق الملكية
2016	24467634	202779595
2017	4770269	307074583
2018	6626723	276967572
2019	11750404	272093538

السنة	اجمالي المطلوبات	اجمالي الموجودات
2016	571400423	774180018
2017	376001974	683076386
2018	397698029	675123601
2019	361691021	633833084